بيروت في ..../..../٢٠٢٥

دولة رئيس مجلس النواب

الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : إقتراح قانون ترخيص الإسكان للمستفيدين من رخصة بناء مهجرين

نودعكم ربطاً إقتراح القانون المشار اليه أعلاه، مرفق ربطاً بالأسباب الموجبة

مادة وحيدة:

١. يجاز ترخيص التعديل والإسكان للأبنية المشيّدة بناءً على "رخصة مهجرين" وذلك بإعتماد الآلية الإدارية التي إعتمدت لمنح رخصة البناء لمهجر "رخصة مهجرين".

٢. في حال وجود تعديل في البناء المشاد عن الخرائط الموافق عليها بموجب رخصة المهجرين وكان ذلك دون تخطي المساحات المرخصّة او الغلاف العام للبناء المرخص او المساحات والغلاف العام للبناء المسموح بهم وفقا للقوانين المرعية الإجراء يجاز ترخيص التعديل بإعتماد الآلية الإدارية التي إعتمدت لمنح الرخصة الأساسية.

٣. في حال وجود مخالفات في البناء المشاد لجهة تخطي المساحات المرخصة أو الغلاف العام للبناء بموجب رخصة المهجرين او المسحات والغلاف العام للبناء المسموح بهم بموجب القوانين المرعية الإجراء تتم التسوية بحسب قوانين التسوية المرعية الإجراء مع إعفائها بنسبة ٤٠٪ من الرسم.

٤. تعفى الأبنية المستفيدة من رخص المهجرين بعد حصولها على تعديل او تسوية وإستحصالها على رخص الإسكان من رسوم الإنشاءات.

٥. يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

إقتراح قانون ترخيص الإسكان للمستفيدين من رخصة بناء مهجرين

الأسباب الموجبة

حيث أن المجلس النيابي كان قد شرّع منح رخص بناء لإعادة تشيد الأبنية التي دمرت إبّان الحرب الأهلية وذلك بحدود ١٥٠ متر مربع للوحدة السكنية ودون التقيّد بقوانين البناء والتراجعات التي وضعت بعد إنشاء الأبنية القديمة المدمرة وذلك بهدف إعادة الأبنية على ما كانت عليه.

وحيث أن العديد من أبناء القرى المهجرة إستحصلوا على هذه الرخص وقاموا بتشييد الأبنية الجديدة التي لم تحترم التراجعات والقوانين المستحدثة العائدة للبناء و للتنظيم المدني - الأمر الذي كان متاحا و مسموحاً بموجب رخص بناء المهجرين.

وحيث انه عادة ما تحصل بعض التعديلات اثناء التنفيذ تكون من ضمن الغلاف العام للبناء ويتم تشريعها عند الإستحصال على رخصة الإسكان تحت عنوان رخصة تعديل وإسكان.

وحيث أن الإدارة رفضت كل معاملات التعديل على رخص المهجرين حتى تلك التي تقيّدت بالمساحات المرخصة وبالغلاف العام للبناء.

وحيث انه لم يتمكن هؤلاء بالتالي من الإستحصال على رخص إسكان للأبنية المشادة وفقاً لهذه الرخص ، وحيث انه بالتالي لم يستطع هؤلاء إنجاز معاملات الإنشاءات وإستكمال تشريع هذه الأبنية الجديدة.

جئنا بإقتراحنا هذا لوضع آلية ترخيص الإسكان لهذه المباني وإعفائها من رسوم الإنشاءات بهدف تسهيل امور اللبنانين الذين اعادوا بناء منازلهم كما إستكمال تشريع هذه الابنية.